العلاقات الفلسطينية الأردنية في فكر وممارسة ياسر عرفات 1968-1974

د. عماد رفعت البشتاوي*

الملخص

تعد الفترة الممتدة ما بين عامي 1968- 1974 الأهم والأخطر على صعيد ياسر عرفات الشخصي، وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية الأردنية. ففي تلك الفترة تطورت حركة (فتح) وازدادت شعبيتها وجماهيريتها بشكل كبير، خاصة بعد هزيمة حزيران ومعركة الكرامة، وظهر عرفات بصفته ناطقاً رسمياً باسم حركة (فتح) وفي السنة اللاحقة أصبح رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تحولت من منظمة رسمية عربية إلى منظمة جماهيرية فدائية، تضم بين جنباتها كافة القوى والفصائل الفلسطينية، مما ساهم في بروزها على جميع الأصعدة: فلسطينياً وعربياً ودولياً، وبالتالي محاولتها الانفراد بتمثيل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، مما أدخلها في صراع خفي تارة، ومكشوف تارة أخرى مع الأردن.

لقد برز التباين بين عرفات والأردن حول مسألتين رئيسيتين هما: العمل الفدائي، وتمثيل الشعب الفلسطيني، ولم يكن بالإمكان تجاوزهما لصالح طرف على حساب طرف آخر إلا بالحسم العسكري الذي بدأت بوادره بالظهور عامي 1968 و 1969 حيث انفجر عامي 1970و 1971 ثم دخل ياسر عرفات في الفترة اللاحقة ما بين 1972- 1974 في إطار جدل سياسي ونشاط دبلوماسي عربياً ودولياً لانتزاع التمثيل الفلسطيني لصالح منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 وهو العام الذي شهد حسم هذه المسألة نهائياً.

ABSTRACT

The period between the years 1968 and 1974 is considered the most important and crucial at Arafat's personal level and the Palestinian-Jordanian level. During this period (Fateh) Movement developed and its popularity greatly increased, especially after the defeat of June and Al-Karama Battle. Arafat emerged as Fateh official spokesman. Next year, he was made chairman of the PLO after it had converted from an official Arab organization into a popular organization of fedayeen (commandos), including all Palestinian forces and factions. This contributed to its prominence at all levels: the Palestinian, the Arab and the international ones. Consequently, it tried to be the sole representative of the Palestinian people everywhere, which caused an overt and sometimes covet conflict with Jordan.

There was an obvious difference between Arafat and Jordan about two major issues: guerilla raids and representation of the Palestinian people. It was not possible to ignore any of them for the sake of the other, except militarily. The military option started to loom between 1968 and 1969 and exploded during 1970 and 1971. Then, between 1972 and 1974 Arafat became involved in political debate and diplomatic activity at the Arab and the international levels in order to extort the Palestinian representation for the sake of PLO in 1974, the year which witnessed a resolution for this issue permanently.

* قسم التاريخ - جامعة الخليل- فلسطين.

معركة الكرامة:

أدت حرب حزيران 1967 إلى تفاوت في التوجه السياسي العام فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل. فالتنظيمات الفلسطينية كانت تؤمن بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين، أما الدول العربية المعنية بالصراع فقد تباينت في مواقفها. واستغلت إسرائيل هذا التناقض والتباين القائم بين الدول العربية والتنظيمات الفلسطينية، وضغطت على تلك الدول محملة إياها مسؤولية العمل الفدائي المنطلق من أراضيها، وخاصة الأردن التي كانت تمثل للمنظمات الفلسطينية أهم قاعدة للانطلاق لامتلاكها أطول خط مواجهة مع إسرائيل، وفيها أكبر نسبة فلسطينيين على أراضيها.[1]

ومع تزايد العمليات الفدائية تزايدت الضربات الإسرائيلية الموجهة إلى المدن والقرى الأردنية ابتداء من مطلع عام1968 وتزايدت حدة الاتهامات المتبادلة بين المسؤولين الأردنيين وقيادات العمل الفدائي الفلسطيني[2]. وهذا ما نلحظه بشكل كبير من الخطابات التي كان الملك حسين يوجهها إلى الشعب الأردني[3]، ومن ثم الرد عليها من قبل فصائل المقاومة[4].

بلغت الاعتداءات الإسرائيلية- رداً على العمليات الفدائية- ذروتها في 1968/3/21 في معركة الكرامة التي شهدت ذروة التنسيق ما بين العمل الفدائي والجيش الأردني. ولكن فيما بعد ظهر التباين والاختلاف الذي لا رجعة فيه، وهذا الذي قاد في النهاية إلى أحداث أيلول 1970 وما تبعها من أحداث وتداعيات.

ولقد وصف عرفات معركة الكرامة بأنها النقطة الأبرز والأهم في نضال الشعب الفلسطيني وتبرز أهميتها في أنها حطمت أسطورة التفوق الإسرائيلي ، ففي معركة الكرامة عبأت إسرائيل أكثر من (15) ألف جندي بالإضافة إلى الطائرات والدبابات والمدفعية. وبشيء من الصمود والتصميم والإخلاص استطعنا أن ننتصر في معركة الكرامة وأصبحت معركة الكرامة- بدل أن تكون مقبرة للثورة الفلسطينية- فاتحة جديدة للثورة الفلسطينية وللأمة العربية.[5]

1- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية 1968- 1970، من كتاب مجموعة من الباحثين: منظمة التحرير الفلسطينية، ص175- 176.وانظر أيضاً: أسعد عبد الرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية 1967- 1973، مجلة شؤون فلسطينية، ع(136- 137)، آذار/نيسان1983. هشام الدجاني: الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن، مجلة شؤون فلسطينية، ع(101)، نيسان، 1980، ص 100- 101.

2- الوثائق الأردنية لعام 1968، وزارة الإعلام، عمان ، 1973، وثيقة رقم (21)، ص 47.

3- المصدر نفسه، وثيقة رقم (20)، ص 44- 45.

4- الوثائق الفلسطينية العربية لعام1968،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1970،وثيقة رقم(86)، ص98.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، وثيقة رقم (771)، ص887.

شكلت معركة الكرامة نقطة تحول مهمة على صعيد المقاومة الفلسطينية بشكل عام وحركة (فتح) وعرفات بشكل خاص، إذ أسهمت في إبراز المقاومة المسلحة سياسياً وإعطائها زخماً جماهيرياً، كما أن عرفات وحركة (فتح) استغلا النصر الذي تحقق لهما في معركة الكرامة. وبدأت الدعاية النشيطة الواسعة في البلاد العربية والأجنبية مما أتاح اكتساب الشهرة العريضة والعطف الواسع، ونجم عن ذلك تدفق التبرعات والمساعدات على حركة (فتح) بحيث تمكنت من توسيع نطاق نشاطها واستقطاب الأنصار حولها ودعم مركزها.[1]

تميزت الفترة التي تلت معركة الكرامة بحدثين هامين أولهما: تزايد العمليات الفدائية كماً وكيفاً، وثانيهما: تعيين عرفات ناطقاً رسمياً باسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)[2]. وكان عرفات يعتبر الأردن أفضل قواعد الانطلاق وأهمها للعمل الفدائي ضد إسرائيل، وهو الذي حاول خلق هوية وطنية فلسطينية للفلسطينيين في الأردن من خلال التغلغل في جميع مؤسسات الدولة الأردنية وتحويل مسألة اللاجئين إلى مسألة شعب يحمل هوية ورؤية وطنية وسياسية.

ومنذ تلك اللحظات نستطيع القول: إن هذه الفترة وما تبعها من أحداث كانت تدور حول العمل الفدائي من حيث السيطرة عليه وكذلك السيطرة على المجتمع الفلسطيني، والقضية الفلسطينية.

لقد شعر عرفات بنشوة الانتصار بعد معركة الكرامة، وما تبع ذلك من تزايد شعبية الثورة الفلسطينية وجماهيريتها، فيقول:

"إن الثورة الفلسطينية في نموها العسكري والسياسي لا تسير وفق المعدلات المرسومة، بل إنها تسير وتنمو وتتطور بسرعة فاقت كل توقعاتنا بشكل يضطرنا إلى بذل قصارى الجهد لكي نلبي كافة متطلبات هذا النمو السريع. فمن الناحية العسكرية استطاعت الثورة أن ترغم إسرائيل على تعبئة (18) لواء مشاة بصفة مستمرة هذا غير مئات الطائرات والمدرعات مما يكلف سلطات الاحتلال مالا يقل عن مليون جنيه يومياً".[3]

وتحدث عرفات عن تزايد قوات العاصفة كمّاً ونوعاً إذ تضاعف عدد المقاتلين عشرات المرات خلال الأشهر الأخيرة كما أن مستواهم العسكري وخبراتهم القتالية بلغت معها ذلك المدى الذي تحدث عن نفسه عندما تلاقت القوات الفلسطينية مع قوات العدو الصهيوني.

ومن الناحية السياسية اعترف عرفات بأن الثورة الفلسطينية استقطبت الغالبية العظمى من أبناء الشعب العربي الذين انتظموا في صفوفها أو ناصروها وأولوها الدعم والعون، ليس هذا

---

1 – صلاح خلف، فلسطين بلا هوية، نقلها إلى العربية نصير مروة، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، (د.ت) ص 108– 109.

2 – المصدر نفسه، ص109.

3 – الوثائق الفلسطينية الرئيس عرفات والحاج أمين الحسيني العربية لعام 1968، وثيقة رقم (831) ، ص 956– 957.المصدر نفسه، وثيقة رقم (831)، ص 956– 957.

فحسب، بل إن تيار الثورة حرك جماهير شعبنا في موجة عارمة من السخط على العدو المحتل تمثل في مظاهرات نابلس والقدس ورام الله وغزة، وفي كل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة تقريباً.

وعلى الصعيد القومي استطاعت الثورة أن تكتل رأياً عاماً جماهيرياً كاسحاً ضد الحلول السياسية والتنازلات، ووقفت جماهير الشعب العربي العظيم في جبهة مساندة للثورة الفلسطينية تضغط كل يوم، وتزحف لتحتل مكانها كجبهة مشاركة في الثورة العربية الفلسطينية التي هي ثورة العرب كلهم من أجل التحرير، وتأمين المستقبل.

أما على الصعيد العالمي فقد أبرزت الثورة القضية الفلسطينية كحقيقة إنسانية مناضلة، وفرضت نفسها على الرأي العام العالمي.[1]

كانت أولى المواجهات الحقيقية بعد معركة الكرامة التي عبرت عن حجم التناقض بين الثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية هي المسيرة التي جرت في 1968/11/2 في عمان حينما حاولت قوات الأمن الأردنية منع المتظاهرين من اقتحام السفارة الأمريكية في عمان، وعادت الأزمة إلى التفاقم والتفجر من جديد يوم 1968/11/4 مما استدعى قوات الأمن إلى التدخل للحفاظ على الأمن وسيادة الدولة.[2] كما أعلنت الحكومة منع التظاهرات والتجمعات في سائر مدن المملكة وقراها اعتباراً من 1968/11/4[3]. ومع اعتراف الجانبين - المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية- أن الأحداث والمواجهات قد وقعت بسبب فئة قليلة اندست بين صفوف المتظاهرين[4] إلا أنها عكست الأجواء المشحونة والمتوترة التي من الممكن أن تنفجر في أية لحظة، وبفضل سلسلة من اللقاءات والاجتماعات بين المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية تم التوصل إلى اتفاق يقضي بعودة الحياة الطبيعية.[5]

إن أحداث 1968/11/4 جعلت المنظمات الفلسطينية تتوحد في مسألتين مهمتين، أولاهما: إن كتائب النصر بزعامة طاهر دبلان[6] هي فئة مندسة، وإن المخابرات الأردنية تقف خلفها

---

1 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (831)، ص 957.

2 - الوثائق الأردنية لعام 1968، وثيقة رقم (223) ، ص 300. وانظر ايضاً المصدر نفسه، وثيقة رقم (222) ، ص 352- 353.

3 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (225)، ص 358.

4 - الفئة المقصودة هي (كتائب النصر) بزعامة طاهر دبلان.

5 - الوثائق الأردنية لعام 1968، وثيقة رقم (231)، ص 382- 385.

6 - طاهر دبلان: ضابط فلسطيني عمل في الجيش السوري وفي عام 1966 انضم إلى جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية التي أنشئت في سوريا عام 1963 وفي عام 1968 قدم إلى عمان التي اتخذها مقراً له، وقام باستبدال اسم الجبهة بـ(كتائب النصر الفلسطينية) ثم ما لبثت أن دبت الصراعات والنزاعات ما بين أفراد كتائب النصر، الذين قاموا باقتراف الجرائم والتعدي على السكان المدنيين وبذلك تحولت كتائب النصر إلى ما يشبه العصابة.

لإيجاد ذريعة لضرب المقاومة الفلسطينية، والأخرى: أن الحكومة الأردنية مصرة على تقنين العمل الفدائي وتحديده إن لم نقل تصفيته.[1]

وبالنسبة إلى حركة (فتح) فقد نشرت بياناً مفصلاً تحدثت فيه عن مراحل الأزمة وأسبابها ونتائجها، محملة الحكومة الأردنية مسؤولية ما حدث منذ قيامها بدس عدد من رجال المخابرات في صفوف المتظاهرين، ومحاولة تشويش صورة العمل الفدائي وتشويهه حيث أدى إلى قيام قوات الحرس الملكي وقوات البادية بالنزول إلى الشوارع، واحتلال مفارق الطرق وإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين صفوف المدنيين. ووصلت حركة (فتح) –من خلال بيانها– إلى نتيجة مفادها أن الملك مُصِرّ على تصفية العمل الفدائي.[2]

أوضح عرفات وبشكل دقيق أن أزمة 1968/11/4 لم يكن هدفها فقط إلقاء القبض على (طاهر دبلان) و (كتائب النصر) المشبوهة. قام عرفات– بصفته ناطقاً رسمياً باسم حركة (فتح)– مع مجموعة من القيادات الفلسطينية بعقد لقاءات مع اللواء (مشهور حديثه) نائب رئيس الأركان الأردني ومع العقيد (حسن النقيب) قائد القوات العراقية في الأردن[3].

شعر عرفات أن العملية أكبر وأخطر من اعتقال مجموعة مشبوهة، عندما تقدمت الحكومة الأردنية بمجموعة من المطالب من المنظمات الفلسطينية، مثل نزع سلاح الأهالي في المخيمات ، لكن هذا المطلب رفض من قبل عرفات، ومن باقي المنظمات الفلسطينية أيضاً لأن هذا السلاح وجد أصلاً حتى لا تتكرر مآسي الضفة الغربية في حرب حزيران 1967، كما أن سلاح الشعب هو فقط لمواجهة العدو .ومع إدراك عرفات خطورة ما جرى في 1968/11/4 من صدام مع الحكومة الأردنية إلا أنه اعتبر أن تلك الأزمة حققت عدداً من الأهداف، مثل تعزيز وحدة منظمات المقاومة، وزيادة التحامها عسكرياً وسياسياً وشعبياً ، وظهور الترابط والالتحام والمصير الواحد بين الشعب والثورة، وحتمية الالتحام بين الجيش الأردني ومنظمات المقاومة الفلسطينية.[4]

واعتبر عرفات أن المواجهات التي جرت في 1968/11/4 بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية أعطت الثورة الفلسطينية مكاسب كبيرة– إلى جانب بعض السلبيات– .وأرجع السبب الرئيسي لتلك المواجهات إلى تنامي قوة الثورة الفلسطينية، وتحقيقها الإنجازات في زمن قياسي بعد حرب 1967، وتحولها إلى حركة جماهيرية فدائية، ونيلها الرضا الرسمي

---

1 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، وثيقة رقم (725)، ص 830– 832.

2 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، وثيقة رقم (744)، ص 861.

3 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (766) ص881– 882.

4 – المصدر نفسه، ص 882.

والشعبي الفلسطيني والعربي، كما أنها خلال تلك الفترة القصيرة لم تتعرض إلى أية انتكاسات مما أعطاها بعداً وأهمية ورسوخاً.[1]

تميز العام 1969 بهدوء نسبي بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية، خاصة على صعيد الاشتباكات العسكرية بينهما، حيث سعى كل فريق منهما -على امتداد أشهر هذا العام- إلى تحسين موقعه عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً،[2] وفي هذا الصدد تمكنت المقاومة من تنمية قوتها بحيث أصبحت تنافس سلطة الحكومة الأردنية.

دافعت السلطات الأردنية خلال هذا العام عن موقفها السياسي المتمثل بقبول قرار مجلس الأمن رقم (242). وقد اعتبرت هذه السلطات العمل السياسي أحد البدائل التي يمكن أن تعيد الأراضي المحتلة سنة 1967 بما في ذلك الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه وعدت الأردن بإعادة النظر في العلاقة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، بعد استعادتها على أساس تحسين الأمور عما كانت عليه قبل الاحتلال، وفي عام 1969 حدث تطور مهم حيث زار الملك حسين العاصمة الأمريكية واشنطن واقترح مشروعاً في نادي الصحافة الوطني هناك سميّ (مشروع الملك حسين)أو (مشروع النقاط الست).[3](*)

اجتمعت المنظمات الفلسطينية في عمان وأعلنت في الرابع من نيسان 1969 عن رفض المشروع الأردني بكافة بنوده مع تأكيد الرفض المطلق لكل مشروعات التصفية والحلول

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم (373)، ص 477.

2 - في الدورة الخامسة للمجلس الفلسطيني 1-1969/2/4 حدث تغير جذري في تركيبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني وذلك بانتخاب عرفات رئيساً للجنة التنفيذية التي تشكلت أيضاً من التنظيمات الفلسطينية . حول هذا الموضوع انظر: الوثائق العربية لعام 1969، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ص 123. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 19720، ص 53. اليوميات الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مج (9)، 1970، ص 27.

3 - مشروع النقاط الست:

أ- إنهاء جميع الأعمال العدائية .

ب- الاحترام والاعتراف بالسيادة الإقليمية وبالاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة.

ج- الاعتراف بحق الجميع بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

د- ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس.

و- ضمان حرية الجميع في المنطقة عن طريق أية إجراءات بما في ذلك قيام مناطق مجردة من السلاح.

هـ- القبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

* لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع انظر: محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981،ص 206- 207. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1971، وثيقة رقم (142)، ص 155- 158.

المطروحة، واتفقت على أسلوب موحد في مواجهة خطورة الموقف، كما قررت المنظمات الفلسطينية انتداب وفود للاتصال ببعض الدول العربية لتحديد موقفها من المشروعات المطروحة.[1]

ومن ناحية أخرى أحسّ المجلس الوطني الفلسطيني بالخطر المحدق بالثورة الفلسطينية ودعا إلى الاستعداد لكل الاحتمالات ومن ضمن ما طالب به ضرورة توفير الحماية للثورة، ووضع خطة للدفاع الذاتي، والتنبه لما يحاك تحت ستار المشروعات الرسمية الداعية إلى التنسيق، وتم على الصعيد العملي تشكيل قيادة الكفاح المسلح مع التشديد على ضرورة المشاركة الفعلية للميليشيا ضمن تلك القيادة.[2]

وهكذا انتهى العام 1969 والسلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية تستعدان لمواجهة قادمة على الرغم من انشغال المقاومة بتصعيد عملياتها ضد الاحتلال الإسرائيلي.

لم يكن عرفات وحركة (فتح) معنيين بإسقاط النظام الأردني ليحل محله الكيان الفلسطيني، وهذا كان واضحاً من كلام الملك حسين الذي وصف عرفات وحركة (فتح) بالاعتدال.[3] وهنا يبرز التساؤل التالي ما الذي قاد الأمور إلى التدهور والانفجار في أيلول 1970؟

لقد حمل عرفات الحكومة الأردنية والإعلام الأردني مسؤولية الأجواء المشحونة التي سبقت أحداث أيلول 1970، والتعبئة النفسية التي عبئ بها الجنود الأردنيون الأبرياء. إن رؤية هؤلاء الجنود المعبئين كانت تثير الألم في النفوس، حيث إنهم يطلقون النار على الفدائيين مع أن هؤلاء كانوا يدافعون عنهم، وعن الأردن ضد إسرائيل. ويعزو عرفات ذلك إلى أن الحكومة الأردنية كانت تقوم بعزل كتائب الجيش عدة أشهر، وتمنع عنهم أجهزة الراديو وتتم تعبئتهم بأفكار ليست صحيحة، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى زعماء العشائر الأردنية الذين كانوا يهيجون ضد الوجود الفدائي والفلسطيني في الأردن.[4]

1- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة رقم (149) ، ص 160.

2- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964- 1974، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975، ص31، فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، (د.ت) ص 162- 163.

3- المصدر نفسه، وثيقة رقم (393)، ص 500.

4 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (373)، ص 477.

الصراع العسكري بين منظمة التحرير والأردن 1971/1970

إن القراءة الصحيحة والموضوعية للأوضاع في الأردن منذ عام 1968 وحتى عام 1970 كانت تقودنا إلى نتيجة واحدة، هي حتمية حصول الصدام بين المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية. ففي تلك الفترة فقدت الدولة الأردنية هيبتها وسلطانها، حيث إن حواجز التفتيش التي أقامها الفدائيون والميليشيا عرضت رجال الجيش الأردني وموظفي الدولة الأردنية إلى الإهانة.[1]

ومما أغاظ الجيش الأردني أن الكثير من الشباب تمكنوا من تفادي الخدمة العسكرية، والبقاء في البيت، أو اتخاذ وظيفة مدنية بمجرد الالتحاق بجماعة فدائية، بالإضافة إلى فقدان الشرطة والمحاكم الأردنية سلطتها. فقد أصبح للمنظمات الفلسطينية شرطتها العسكرية، وجهازها الأمني، ومحاكمها الثورية ومكاتبها، ووسائل إعلامها، ومؤسساتها. كذلك دخلت التنظيمات اليسارية الفلسطينية في مزايدات خطابية ضد النظام الأردني، فالكل يتسابق إلى الهجوم اللاذع، بل والتنافس على إدّعاء قدرته على إسقاط النظام الأردني وكان العداء للعرش تصاحبه أحياناً الإساءة للمشاعر الدينية مثل رفع الأعلام الحمراء فوق المساجد، أو الاحتفال بمولد لينين.[2]

وفي المقابل استفاد الملك حسين من حالة التخبط التي عاشتها المنظمات الفلسطينية والثورة الفلسطينية، فقام برص الصف الأردني وتنظيمه وتوحيده، حيث عمل على تقوية علاقاته مع العشائر والقبائل الأردنية التي ينحدر من صفوفها معظم ضباط الجيش وأغلبية الجنود.[3]

ومع تراكم أسباب الاختلاف والتباين بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية – بسبب مجمل العوامل التي ذكرت سابقاً– ومع تزايد الصدامات والمواجهات قامت الحكومة الأردنية في 1970/2/10[4] بعدد من الإجراءات حاولت من خلالها ضبط عمل الفدائيين على الساحة الأردنية، وداخل المدن، مما اعتبرته المنظمات الفلسطينية تصفية للعمل الفدائي. اندلعت على إثره الاشتباكات المسلحة، ومن ثم عقد اجتماع للمنظمات الفلسطينية في 1970/2/11 تمخض عنه قيام (القيادة الموحدة للعمل الفدائي) وتمت دعوة الفلسطينيين إلى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية.[5]

---

1 – صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، ص 130– 132. وانظر أيضاً: يزيد الصايغ: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949– 1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 2003، ص365.

2 – يزيد الصايغ: الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 365

3 – صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، ص 129– 130.

4 – الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم (7) ، ص 31– 33.

5 – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ص7.

وفي ظل هذه الأجواء سارع عرفات إلى طلب لقاء مع الملك حسين لامتصاص حالة التوتر، ولو مؤقتاً، وعقد اللقاء في 1970/2/22 وفي نهاية الاجتماع صدر بيان مشترك عن الجانبين تم التأكيد من خلاله على جو من التفاهم والمصالحة والحرص على الوحدة الوطنية، والطلب من جميع الأطراف العمل بروح هذا اللقاء واعتباره أساساً للعلاقات ما بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفدائية.[1]

لقد خفف لقاء الزعيمين عرفات والملك حسين -بشكل مؤقت- من الاحتقان الموجود إلا أنه لم يستطع نزع فتيل التوتر، ففي أيار 1970 حاولت الحكومة الأردنية منع العمل الفدائي في شمال الأردن بسبب قيام إسرائيل بشن غارات على المدن والقرى الأردنية.[2]

وتجددت الاشتباكات بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية بسبب اتهام الأردن المنظمات الفلسطينية بمحاولة اغتيال الملك حسين في 1970/6/8، ومنعاً لتفاقم الأزمة، التقى عرفات مع الملك حسين في 1970/6/10، واتفقا على العمل المشترك لعودة الحياة الطبيعية، وعودة جميع القوات النظامية والفدائية إلى قواعدها، وقيام دوريات مشتركة تشرف على وقف إطلاق النار ، وتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة أسباب الحوادث ولجنة أخرى مشتركة لتجنب الوقوع في مشاكل جديدة.[3]

لكنه لم يمض على هذا الاتفاق إلا ساعات قليلة حتى تفجرت الاشتباكات وكان مصير هذا الاتفاق كمصير الاتفاقات السابقة واللاحقة. ومع مرور الأيام وفي 25 حزيران 1970 أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة (وليم روجرز) مبادرته التي وافقت عليها الجمهورية العربية المتحدة في 1970/7/23[4] والأردن في 1970/7/26[5]، وأعاد الأردن تأكيده على الموافقة على المبادرة عبر خطاب وجهه الملك حسين إلى الأردنيين في 1970/7/29.[6]

واتخذ عرفات موقفاً رافضاً لمبادرة (روجرز) وهو موقف ينسجم مع بقية المنظمات الفلسطينية[7]. ولم يتوقف رفض عرفات لمبادرة (روجرز) عند حدود التصريحات فقط، وإنما قام

---

1 – الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم (9)، ص 40 . وانظر أيضاً: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ص 136.

2 – أسعد عبد الرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين، 1967– 1973، ص 72.

3 – لمزيد من التفاصيل حول قرارات اجتماع الملك حسين ياسر عرفات انظر الوثائق الأردنية لعام 1970 وثيقة رقم (42) ، ص 98.

4 – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970– ص 16.

5 – الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم (61) ، ص 139.

6 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (61)، ص 140.

7 – حول مواقف المنظمات الفلسطينية من مبادرة روجرز انظر: الوثائق العربية لعام 1970، ص 521– 522. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ص 17– 18. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، ص 540– 560.

بجهود دبلوماسية ونشاط مكثف لخلق موقف عربي رافض أو على أقل تقدير إيصال الصوت الفلسطيني الرافض لهذه المبادرة. ومن أجل هذا الغرض أرسل الوفود إلى الدول العربية لشرح الموقف الفلسطيني.[1]

ومن المؤكد أن مبادرة (روجرز) ليست هي السبب الوحيد للخلاف بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية، ولكن مما لا شك فيه أنها كانت من أهم عوامل تطوير الخلاف وتفعيله وتسريعه ووصوله إلى ما وصل إليه في 1970/9/17، لا سيما وأن الداعم والمدافع عن الثورة الفلسطينية جمال عبد الناصر تنحى جانباً لبعض الوقت عن تلك الأزمة بعد الهجوم الشديد والانتقادات التي وجهتها إليه المنظمات الفلسطينية بسبب قبوله مبادرة (روجرز)، مما كان له أكبر الأثر في حرية تحرك الملك حسين بعيداً عن ضغوطات جمال عبد الناصر.

ومع بزوغ شهر أيلول 1970 بات واضحاً تماماً أن الأمور المتجهة أصلاً نحو التصعيد كانت في طريقها إلى الانفجار، فعلى الجانب الأردني وفي 1970/9/16 تشكلت حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة محمد داود،[2]، بعد أن قدمت حكومة عبد المنعم الرفاعي استقالتها[3]. لقد أعلنت الحكومة العسكرية الأحكام العرفية لإعادة الأمن والاستقرار، كما عين حابس المجالي قائداً عاماً للقوات المسلحة وحاكماً عسكرياً عاماً.[4]

وردت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية على تلك الإجراءات باتخاذ عدد من القرارات منها: رفض التفاوض مع الحكومة العسكرية الأردنية، وتعيين عرفات قائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية، وإلغاء قرار تجميد عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي اتخذ في 1970/9/12 بعد عملية خطف الطائرات. كذلك اتخذ قرارٌ بتوحيد حركة المقاومة الفلسطينية فوراً بكافة قواتها النظامية والفدائية والميليشيا، وتحويل اللجنة العسكرية العليا إلى هيئة أركان يتولى قيادتها العميد عبد الرزاق اليحيى قائد جيش التحرير الفلسطيني.[5]

واعتبر عرفات تشكيل الحكومة العسكرية في الأردن، وتنصيب الحكام العسكريين من ضباط الجيش لجميع مناطق البلاد، والبدء في تعبئة حاقدة ضد الشعب والثورة بمثابة مخطط الهدف منه إفشال الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع حكومة عبد المنعم الرفاعي بإشراف اللجنة العربية الخماسية، وهو الاتفاق الذي يضع الأساس التمهيدي

---

1 – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ص 18.

2 – الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم (82)، ص 177– 178.

3 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (88) ، ص 175– 176.

4 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (87) ، ص 184.

5 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم (657) ، ص 769.

لإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد، ولإنشاء علاقات أخوية راسخة بين الحكومة والجيش الأردني من جهة وبين الثورة الفلسطينية والشعب الأردني والفلسطيني من جهة أخرى.[1]

واندلعت المواجهات العسكرية بين الجيش الأردنـي وقـوات الثـورة الفلـسطينية فـي 1970/9/17 وعلى الصعيد العربي حاول جمال عبد الناصـر فـي 1970/9/19 -مـن خـلال النداءات التي وجهها إلى كل من الملك حسين وياسر عرفات- إيقاف إطـلاق النـار لكـن دون جدوى.[2]

حاول عرفات الاستعانة والاستغاثة بالرؤساء والملوك العـرب الـذين كـانوا يعقـدون مؤتمرهم في القاهرة، وطلب إليهم أن ينقلوا مؤتمرهم إلى عمان فوراً ليروا بأنفسهم حجم الجريمة وبشاعة المجزرة، وحتى تحس الجماهير الفلسطينية أن ثلةً من أبنـاء أمـتهم جـاءوا ليتحملـوا مسؤوليتهم أمام الله والتاريخ.[3]

ومع مرور الأيام كان حجم المأساة يزداد وعدد القتلى يتضاعف، وهنا جاء قرار القيـادة الفلسطينية في 1970/9/25 بقبول وقف إطلاق النار. وقد برر عرفات ذلك بتمكين الناس من دفن موتاهم وتضميد جرحاهم والحصول على مستلزمات الحياة الضرورية، كمـا اعتبـره اسـتجابة لوساطة الدول العربية.[4]

وبفضل جهود جمال عبد الناصر والدول العربية أقر الملوك والرؤساء العرب وبحضور الملك حسين وياسر عرفات اتفاقية القاهرة في 1970/9/27،[5] والتي نصت علـى إنهـاء كافـة العمليات العسكرية من الطرفين وسحب القوات المسلحة الأردنية إلى قواعـدها وسـحب قـوات الثورة الفلسطينية من المدن إلى أماكن تلائم العمل الفدائي. وانبثق عن اتفاقية القاهرة تشكيل (لجنة عربية عليا للمتابعة) ذات قرارات ملزمة للطرفين برئاسة رئيس وزراء تونس (البـاهي الأدغـم) وكانت مهمة هذه اللجنة تطبيق اتفاقية القاهرة.[6]

---

1 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم (655)، ص 767.

2 – حول البرقيات والرسائل التي أرسلها جمال عبد الناصر إلى الملك حسين وياسر عرفات لإيقـاف إطـلاق النـار انظر:الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم (696– 699)، ص 786– 787.

3 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (731– 732)، ص 803– 804.

4 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (775)، ص 4–8.

5 – لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية القاهرة انظر: الوثائق العربية لعام 1970، ص 647. الوثـائق الأردنيـة لعـام 1970، وثيقة رقم (123)، ص 237– 238. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقـم (803)، ص 856– 857.

6 – الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم (123)، ص 238.

العلاقات الفلسطينية الأردنية...

لم يتخذ عرفات قرار توقيع اتفاقية القاهرة وحده وإنما عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً في عمان لتقدير الموقف وهي التي اتخذت القرار بناء على ما يلي:

- مصلحة الدول العربية وخوفها من الإنزال الأجنبي.
- ضرورة إنقاذ الشعب الفلسطيني من القتل والجوع والعطش والمرض وإنقاذ آلاف الجرحى قبل أن تقتلهم جراحهم.
- ضرورة إعطاء الجماهير العربية فرصة للوقوف على هول المذبحة ومؤامرات الإبادة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في الأردن.[1]

وعلى أرض الواقع وبعيداً عن التصريحات والخطابات، فإن وقف إطلاق النار لم يستمر إلا أياماً قليلة وسرعان ما عادت الاتهامات المتبادلة بين المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية حول البادئ والمتسبب في ذلك. وفي 1970/10/28 شكل وصفي التل حكومة[2] على إثر استقالة وزارة أحمد طوقان[3]، وكان واضحاً من الأحاديث التي أدلى بها، ومن الإجراءات التي اتخذها، أن هدفه ليس فقط تنفيذ اتفاقية القاهرة وإنما إخراج المقاومة الفلسطينية كلياً ونهائياً من الأردن.[4]

لم يبد عرفات اهتماماً كبيراً بتعين وصفي التل رئيساً للوزراء معتبراً أن الحكم بين الثورة الفلسطينية والنظام الأردني هو الاتفاقية التي وقعت (اتفاقية القاهرة واتفاقية عمان) والمهم هو الالتزام نصاً وروحاً ببنود هذه الاتفاقيات.[5]

ومنذ مطلع كانون أول 1970 قامت الأردن بالمرحلة الثانية من مراحل إنهاء الوجود العسكري للمنظمات الفلسطينية على أراضيها ففي 1970/12/7[6] اتهمت الحكومة الأردنية قوات الثورة الفلسطينية باحتلال مخفر الشرطة في مدينة جرش، ومع ذلك تمكن عرفات من عقد اتفاقية مع الحكومة الأردنية في 1970/12/14 [7]. لتجنب الدخول في دوامة العنف مرة أخرى، إلا أنه كان واضحاً تماماً أن الأردن ماضية وبشكل حازم نحو إنهاء العمل الفدائي.

---

1 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم (812)، ص 861– 863.

2 – الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم (134)، ص 271.

3 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (130– 131)، ص 263– 264.

4 – للمزيد من التفاصيل حول تصريحات وإجراءات وصفي التل انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم (869– 870)، ص 939– 944.

5 – المصدر نفسه، وثيقة رقم (871)، ص 946.

6 – الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم (153)، ص 300.

7 – الوثائق العربية لعام 1970، ص 777.

حاول عرفات إيقاف الخطر الداهم المحدق بالثورة الفلسطينية فقام بتوجيه رسائل إلى الحكومات والرؤساء العرب حول تجدد القتال في الأردن، وتمت مناشدتهم في التدخل لوقف ما يرتكب بحق الثورة والشعب الفلسطيني في الأردن.[1]

- وحمل عرفات الحكومة الأردنية مسؤولية تفجر الأوضاع مع مطلع عام 1971 حيث إنها قامت مباشرة بعد مغادرة (الباهي الأدغم) عمان- بمهاجمة قواعد الثورة الفلسطينية العسكرية الموجودة في الأماكن المحددة لها حسب اتفاقية القاهرة، واعتبر ياسر عرفات أن هذه العمليات تعتبر خرقاً فاضحاً للاتفاقيات، واستهدافاً للثورة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. وأن جميع الجهود التي بذلتها قيادة الثورة الفلسطينية ذهبت هباء أمام إصرار الحكومة الأردنية على تصفية الثورة الفلسطينية.[2]

وما لبثت الأوضاع أن عادت إلى التوتر من جديد في آذار 1971 بعد أن شنت الحكومة الأردنية هجوماً على مدينتي جرش وإربد، وناشد عرفات الدول العربية مرة أخرى التدخل لإيقاف ما يجري،[3] ولكن الأردن نفت تماماً تلك المعلومات[4].

ولمواجهة المرحلة الخطيرة التي مرت بها قوات الثورة الفلسطينية في الأردن عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في بيروت في 25 نيسان 1971 برئاسة عرفات لوضع خطة لمواجهة تصفية العمل الفدائي في الأردن[5]، ومطالبة الحكومة الأردنية بالالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان وضمان حرية العمل الفدائي.[6]

ولكن التصريحات التي أدلى بها الملك حسين ورئيس وزرائه وصفي التل دلت وبكل وضوح أن الحسم العسكري لا مفر منه.[7] وتسارعت الأحداث في شهري حزيران وتموز 1971 عندما قام الجيش الأردني بضرب مواقع قوات الثورة الفلسطينية في جرش والسلط بالأسلحة الثقيلة، وامتدت المواجهات إلى جرش وعجلون والأغوار[8]. وفي جميع الأحوال كانت

---

1 - لمزيد من التفاصيل حول اتصالات ياسر عرفات مع الملوك والرؤساء العرب انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم (30) ، ص 51- 52.

2 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (18)، ص 30-31.

3 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (203)، ص 232، وثيقة رقم (207)، ص 236.

4 - الوثائق الأردنية لعام 1971، وثيقة رقم (22)، ص 71- 72.

5- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم (308)، ص 319، 321، وانظر أيضاً وثيقة رقم (366)، ص 387- 388.

6 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (308)، ص 321.

7 - حول هذه التصريحات والخطابات انظر: الوثائق الأردنية لعام 1971، وثيقة رقم (38)، ص 128- 131.

8 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم (535- 538)، ص 606- 609.

الاستعدادات وموازين القوى في صالح الجيش الأردني. وهذا ما عبر عنه عرفات الذي قال: "كان لدى الثورة الفلسطينية في جرش وعجلون حوالي (3500) مقاتل، ولكن الجيش الأردني حشد أكثر من (30) ألف مقاتل بطائراتهم ومدفعيتهم الثقيلة، وأحكموا الحصار على المقاتلين إلى أن تمكنوا من السيطرة على تلك المناطق".[1] وبذلك تمكن الجيش الأردني من حسم المعركة لصالحه وبصورة نهائية وخرجت قوات الثورة الفلسطينية من الأردن باتجاه لبنان.

مشروع المملكة العربية المتحدة:

وبعد أن تمكنت الأردن من حسم خلافها مع منظمة التحرير الفلسطينية عامي 1970-1971، عادت من جديد لتفكر في مسألة تمثيل الفلسطينيين وفي مسألة وجودها في الضفة الغربية، لذا طرح الملك حسين في الخامس عشر من آذار عام 1972 مشروع المملكة العربية المتحدة[2].

1- المصدر نفسه، وثيقة رقم (607)، ص667، وانظر أيضاً: صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، ص127.

2- مشروع المملكة العربية:

- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية وتسمى بهذا الاسم.
- تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ- قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضٍ فلسطينية يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

ب- قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

- تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.
- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.
- رئيس الدولة هو الملك الذي يتولى السلطة التنفيذية ومجلس وزراء مركزياً، أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس الأمة.
- تناط السلطة القضائية المركزية بمحكمة عليا مركزية.
- للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى هو الملك.
- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة. وما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها .
- يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضا.
- يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب يتم انتخابه بالاقتراع المباشر، وهذا المجلس ينتخب الحاكم العام للقطر.
- السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر ولا سلطان لأحد عليها.
- تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

حول هذا الموضوع انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة رقم (115)، ص 115- 119. الوثائق الأردنية لعام 1972، وثيقة رقم (3)، ص 9- 18. الوثائق العربية لعام 1972، ص 142- 146.

لقي مشروع المملكة العربية المتحدة تأييداً رسمياً وشعبياً أردنياً فقد أيده الاتحاد الوطني الأردني[1] ومجلس الأعيان ومجلس النواب[2] ووفود العشائر الأردنية.[3]

وعلى الصعيد العربي فقد أرسلت الأردن وفوداً إلى معظم الدول العربية إلا أن الردود لم تكن إيجابية، فقد رفضت المشروع كل من سوريا والجزائر واليمن الجنوبي والكويت بينما أيدته السودان[4]، وكانت مصر أكثر الدول العربية تشدداً في رفضها للمشروع إذ قطعت علاقتها الدبلوماسية مع الأردن.

وعلى إثر إعلان الأردن مشروع المملكة العربية المتحدة سارع عرفات إلى دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الانعقاد في 3/16/ 1972 حيث أعلنت رفضها لهذا المشروع، واعتبرته مشروعاً تصفوياً، وقد بررت هذا الرفض على أساس أن الشعب لم ينل حريته بعد، وفي ظل هذه الظروف فلا رأي إلا للمقاومة.[5]

كما دعا عرفات اللجنة المركزية لحركة (فتح) إلى الانعقاد في 17 آذار 1972[6].التي قامت بعقد سلسلة من الاجتماعات المتصلة دعي بعدها المجلس الثوري لحركة (فتح) إلى عقد اجتماع طارئ. وجرى خلال الاجتماع درس كل الظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية، كما نوقشت خطة عمل مفصلة قدمتها اللجنة المركزية. وانطلاقاً من الرفض القاطع والحاسم لمشروع الملك حسين، الذي أعلنته حركة (فتح) منذ اللحظات الأولى والذي أكدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيانها اتخذ المجلس قرارات عدة، حيث رأت اللجنة تأجيل إعلان رفضها، وبناءً على ذلك قرر المجلس الآتي:

1- تأكيد الرفض القاطع والحاسم لخطة الملك حسين، وإدانة أي شخص أو طرف فلسطيني يحاول المشاركة فيها من قريب أو بعيد، واعتباره خارجاً على إرادة الشعب الفلسطيني وخائناً لطموحه القومي، وسيعامله الشعب معاملة الخونة والمتآمرين.

2- إن منظمة التحرير الفلسطينية العضو في جامعة الدول العربية والمعترف بها من دول العالم هي وحدها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ولا يحق للملك أو أي طرف آخر أن

---

1 - جريدة الرأي، عمان، ع(244)، 1972/3/16.

2 - المصدر نفسه، ع (254)، 1972/3/26.

3 - جريدة الرأي ، عمان، ع (246- 247)، 19 -20 آذار 1972.

4 - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 21- 23، وانظر أيضا الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة رقم (121) ص 133- 135. الوثائق الأردنية لعام 1972، ص 39.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية، لعام 1972، وثيقة رقم (121)، ص 133.

6 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (124)، ص 136- 137.

ينطق باسم الشعب أو يتلاعب بمصيره أو يقرر نيابة عنه. وستقوم الثورة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان هذا الحق وتجسيده.

3- أن المملكة العربية المتحدة التي تضمنها مشروع الملك وإن بدت للوهلة الأولى أنها معنية بالشعب الفلسطيني هي في حقيقتها بداية حلقة تآمرية واسعة تستهدف الانقضاض على حركة التحرير العربية، ومن ثم تتجه إلى المنطقة العربية كلها وإلى الدول المحيطة بفلسطين بشكل خاص.

إن التسليح الأمريكي المكثف لهذه المملكة مع الإصرار الواضح على عدم الدخول في معركة ضد إسرائيل يكشف هوية المشروع وأهدافه، وهذا يلزم كل الدول العربية بالخروج عن صمتها، وتحديد مواقفها التي التزمت بها في مؤتمرات القمة العربية. وستكون هذه المواقف شاهداً على أصحابها أمام جماهير أمتنا.

4- إن حركة (فتح) تثق بأن جماهيرنا العربية لن تقف مكتوفة الأيدي عن أي حكومة عربية تتواطأ مع مؤامرة الملك وأن أي طرف عربي أو دولي يؤيد خطة الملك يضع نفسه في خط معاد لطموحات الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

5- إن الحركة تؤكد مجدداً حرصها على استمرار علاقات الأخوة والمصير المشترك مع الشعب الأردني، وهي ترى أنه ليس هناك خلاف بين الشعب الفلسطيني والشعب الأردني، وأن محور الخلاف هو الملك والعائلة الهاشمية والنظام. وإن التخلص من هذه العائلة وإسقاط النظام أصبح الآن يفرض نفسه على أنه الهدف المرحلي الذي سيعيد الأمور إلى وضعها الطبيعي، ويضع العلاقات بين الشعب الفلسطيني والأردني في إطارها الصحيح.

6- إن المؤتمر الشعبي الفلسطيني سينعقد في القاهرة- وقد حاول الملك بمشروعه التآمري أن يقطع الطريق عليه- فهذا المؤتمر هو الذي سيحدد طبيعة الإجراءات التي تقتضيها المصلحة الوطنية وكيفية تجسيدها وستقدم حركة فتح إلى المؤتمر خطة عمل واضحة ومفصلة.[1]

أعلن عرفات في افتتاح المؤتمر الشعبي الفلسطيني والدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني تمسكه بالجبهة الأردنية، وقال أمام المجلس: "أعلن أمامكم أن الجبهة الأردنية ليست ملكاً للعائلة الهاشمية، وسنظل نناضل بمختلف الأشكال لعودة المقاتلين إلى الأردن الوطني، الأردن الثورة"[2].

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية، لعام 1972، وثيقة رقم (124)، ص 136- 137.

2 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (169)، ص 204.

وحاول عرفات من خلال انعقاد هذه الدورة إيجاد آلية وصيغة لإحباط مشروع الملك حسين، معتمداً على موقف وطني فلسطيني موحد.[1]

ومنذ اللحظات الأولى لمشروع الملك حسين شن ياسر عرفات هجوماً عليه معتبراً أن الملك حسين بمشروعه هذا حاول أن يرضي الفلسطينيين. وأن يقنعهم بأنه يقيم لهم حكومة ذاتية، وأراد أن يقول: "إنني أريد أن أقدم إليكم القدس وحكومة إقليمية ضمن حكومة مركزية يرأسها الملك الهاشمي. إنها محاولة مشبوهة لمداعبة الفلسطينيين ومحاولة تزوير إرادة الفلسطينيين"[2].

واعتبر عرفات الانتخابات ومشروع الملك حسين على أنهما أمر واحد، ولكنهما عملية ظهرت في فصلين، غير أنهما مسرحية واحدة عنوانها: تزوير إرادة الشعب الفلسطيني.

ولا شك في أن كل ما سبق هو عملية مدبرة ومتناسقة ومخطط لها حيث تهدف إلى:

أولاً: تزوير إرادة الفلسطينيين.

ثانياً: محاولة سحب البساط من تحت أقدام الثورة الفلسطينية.[3]

رفض عرفات أن يسمى المشروع باسم المملكة العربية المتحدة أو مشروع الملك حسين، وقال يجب أن يسمى مشروع (آلون- حسين- سيكو) لماذا؟ لأنه مشروع (يغئال آلون) في الأساس بل إن فيه تنازلات أكثر من مشروع آلون. ففي مشروع الملك حسين سيأتي إلى هذه الدولة المشبوهة المسماه القطر الفلسطيني (150) ألف فلسطيني من الذين لم ينزحوا سنة 1948.[4]

وهذا يعني أنه بينما نحن نريد أن نزيد سكان فلسطين المحتلة 48 يريدون هم أن يقلصوا عددهم هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن مناطق الأغوار ليست للفلسطينيين أيضاً لأن العدو أقام سبعاً وثلاثين مستعمرة على النهر، ثم بالإضافة إلى ذلك الشريط الضيق الذي تضيع معه قلقيلية، ومناطق جنين وطولكرم، كما أن العدو سيسيطر على قمم الجبال.

وليس هذا فقط، بل هناك ممر إلى الخليل وأكثر من هذا أيضاً هناك القدس حيث إن المشروع يعطيهم كل القدس وليس لديهم أي مانع أن يضعوا الفاتيكان في القدس. إن الحرم الذي نرفع عليه أربعة أعلام وكأن العملية مجرد علم، وكأنه بقية القدس لا توجد لنا علاقة فيها، والأماكن المقدسة يرفع عليها أربعة أعلام حسب تفاصيل المشروع، ثم منطقة غزة بتخطيطهم تتصل بالضفة الغربية. ورفح وخان يونس يترحل سكانها بين الأراضي المصرية. والخطة في منتهى الخطورة والأخطر من هذا أنه ليس من حق إسرائيل أن تقيم أماكن عسكرية لأن الأماكن

---

1 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (169)، ص 205، ووثيقة رقم (351)، ص 375.

2 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (145)، ص 160.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة رقم (145)، ص 160.

4 - المصدر نفسه، ص 160- 161.

العسكرية تكون هدفاً، ولكن من حق إسرائيل وبدون إذن أن تسير دوريات داخل الضفة الغربية.[1] وبعد ذلك غزة والضفة الغربية تكونان مجردتين من السلاح، ثم الأخطر من هذا أنه يهدد الأرض العربية ككل لأنها تكون البوابة أو الجدار الذي كان منذ 21 عاماً بينها وبين العدو. يزاح هذا الستار وتصبح إدارة الضفة الغربية إدارة عامة وتصبح بوابة للعدو. وبعد أيلول أي بعد أن ضربت الثورة الفلسطينية ارتفعت صادرات الضفة الغربية التي لم يوجد بها أي مصنع إلى (35) مليون دينار في السنة ومعنى هذا أنه تسربت بضائع إسرائيلية إلى الأراضي العربية، وإلا لماذا أرادوا إنشاء خط (بارليف) في الجبهة المصرية ماذا عملوا. الحديد الذي كانوا يريدون أن يعملوه خوفاً من الخسائر التي كان يوقعها بهم الجيش المصري، كانوا يحتاجونه بسرعة فبدأوا إحضار الحديد عن طريق الضفة الغربية، حديد من صنع عربي فما بالنا كيف ستكون عليه الأوضاع بعد إقامة القطر المزيف".[2]

شعر عرفات في أثناء جولاته العربية لشرح خطورة مشروع الملك حسين بأن العرب مدركون خطورة المشروع فبعضهم كان شديداً في الرفض وبعضهم كان يحاول أن يكون متلطفاً في الرفض، ولكنه لاحظ رفض جميع العرب لهذا المشروع وطالب عرفات الأمة العربية أن لا ترفض المشروع فقط وإنما ترفض المشروع، والآثار والنتائج المترتبة على المشروع. وأضاف عرفات قائلاً:" أنه لا بد من موقف عربي موحد جماعي ضد مشروع الملك حسين والملك حسين نفسه فهو بصفته خارجاً على الصف ومتآمر على أماني الأمة العربية فهو الملك الذي قصف عاصمته وطعن الثورة الفلسطينية. إن الملك ومن خلال مشروعه يتآمر على الشعب الفلسطيني والأمة العربية ، هذا المشروع الذي هو حصيلة مشروع آلون- حسين- سيسكو".[3]

وعندما سئل عرفات في مكان وزمان آخر في القاهرة في 1972/8/28 حول الموقف العربي من مشروع الملك حسين، قال: "بالنسبة إلى مشروع حسين الكل مجمع على أن هناك عملية خيانة ترتكب بفتح الجسور والتعامل وخطوات تجاه مشروع سيسكو آلون حسين، ولكنها ستتحطم جميعها على صخرة صمود الشعب الفلسطيني وصمود الأمة العربية فالعملية تحتاج- دون ريب- إلى مزيد من الجهد ومزيد من العمل".[4]

---

1 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (145)، ص 161.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة رقم(145)، ص161-162.

3 - المصدر نفسه.، وثيقة رقم (372) ، ص 355.

4 - المصدر نفسه، وثيقة رقم (350)، ص 375، 376.

الصراع السياسي بين منظمة التحرير والأردن 1972-1974

بعد مشروع الملك حسين وردود الأفعال الفلسطينية والعربية الغاضبة والرافضة له شهد أواخر عام 1972 فترة هدوء في العلاقات الأردنية الفلسطينية بل أكثر من ذلك كانت هناك محاولات لمد جسور العلاقة بين الطرفين[1]. ولكن عرفات رفض ذلك كما أنه رفض الاتصال بالوفد الأردني الذي زار مصر وسوريا وكانت رؤية عرفات لعودة العلاقات الطبيعية بين الثورة الفلسطينية والأردن تتمثل في إعادة بناء الجبهة الشرقية بناء حقيقياً أي أن تدخل الجيوش العربية الأردن ويقف الجيش الأردني على الحدود مع إسرائيل لا على الحدود السورية أو العراقية. وإذا أراد الملك حسين بناء الجبهة الشرقية وأقام حكماً وطنياً حقيقياً في الأردن، فبعد ذلك يكون للثورة الفلسطينية حديث آخر معه.[2]

ترتب على حرب رمضان 1973 نشاط المساعي السياسية لتحقيق تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 338 في 1973/10/22.[3] ومرة أخرى أثيرت مسألة التمثيل الفلسطيني بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت منظمة التحرير ترى في نفسها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني فيما وافق الأردن- ورغبة منه في استثمار حرب رمضان لتحقيق مصالح ومكاسب سياسية - على المشاركة مع منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني لكن دون انفراد منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني وحدها، ولكن توصية وزراء الخارجية العرب في مؤتمره التحضيري لمؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر حيث عقد في 1973/11/26 اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني بإجماع الدول العربية باستثناء الأردن، الذي تحفظ على المشروع مشيراً إلى الوحدة القائمة بين ضفتي الأردن[4].

وعلى الرغم من الموقف الأردني فقد اعترف مؤتمر القمة العربي السادس بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني [5]، وتحفظ الأردن على ذلك.

---

1 - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977، ص 138- 139.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة رقم (350)، ص 376.

3 - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947- 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، 1975، ص 210.

4 - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، ص 140.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة رقم (479) ، ص 478- 480.

وبالنسبة إلى مشاركة الأردن في مؤتمر السلام في جنيف فقد وافقت الحكومة الأردنية في 1973/12/13- بعد مشاورات أجرتها مع مصر- على حضور مؤتمر السلام بعد أن ضمنت الحكومة الأردنية عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل الأولى من المؤتمر.[1]

وعلى الرغم من أن مؤتمر السلام كان أحد الأسباب الرئيسية لإثارة مسألة التمثيل الفلسطيني فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعلن موقفاً رسمياً من حضور مؤتمر السلام أو عدم حضوره. وقد أكد عرفات:" أن منظمة التحرير الفلسطينية تحتفظ بحقها في عدم إبداء الرأي الآن حول اشتراكها في مؤتمر السلام. بسبب عدم وضوح ملامح ما يجري، فمن الأفضل الصمت في مثل هذه الحالة. فمنظمة التحرير لم تتلق دعوة رسمية إلى حضور المؤتمر، وكل ما تلقته هو دعوة من السادات إلى حضور المفاوضات في مرحلة متأخرة". ومع ذلك فإن عرفات أكد سواء حضر المؤتمر أو لم يحضر على الثوابت التي لن تتخلى عنها منظمة التحرير الفلسطينية والتي تتعلق بالتمسك بالحق التاريخي للشعب الفلسطيني في تحرير كامل التراب الفلسطيني، وعدم عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الإدارة الأردنية، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.[2]

وعقد مؤتمر السلام في جنيف في 1973/12/21 وحضره كل من مصر والأردن وإسرائيل والأمم المتحدة والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وكانت الفكرة الأساسية للأردن في المؤتمر الانسحاب الإسرائيلي من حدود 1967 ومن ثم تأكيد ما ذكره الملك حسين سابقاً من أن الشعب الفلسطيني -بعد ذلك- سيقرر مصيره بنفسه، واختيار الاستقلال أو البقاء في ظل الأردن ولن يقف الأردن ضد أي قرار يتخذه الفلسطينيون.[3]

وعلى ضوء المعطيات السياسية الجديدة التي أفرزتها حرب رمضان 1973 ومؤتمر جنيف رأى عرفات أن يبدي مرونة سياسية أكثر وأن يبدأ بمراجعة استراتيجيته وهذا ما حدث في 1974/6/8 عندما أنجز المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة برنامج النقاط العشر الذي يتيح لمنظمة التحرير الفلسطينية قدراً أكبر من المناورة السياسية، كما رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة السلطة الوطنية على أي جزء من التراب الفلسطيني يتم تحريره.[4]

---

1 – الرأي ، عمان، ع(857)، 1973/12/13.

2 – عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية عربياً، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت، ع (109) كانون ثاني 1974، ص 157- 158.

3 – الدستور، عمان، ع (2382، 1974/3/15).

4 – لمزيد من التفاصيل حول البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العادية الثانية عشر انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة رقم (182) ، ص 210- 211.

وبالنسبة إلى العلاقات الأردنية الفلسطينية فقد حدد عرفات عدة شروط لكي يقبل التنسيق مع الأردن تتمثل باعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وموافقة الأردن على تنفيذ اتفاقية القاهرة 1970، أي السماح لمنظمة التحرير بالعمل والنضال في المجالات السياسية والعسكرية من أجل استعادة، أرضهم وكذلك تنظيم الشعب الفلسطيني وتعبئته في الأردن.[1]

وحاولت الأردن طرح حلول وسط- حسب مفهومها- فعند زيارة الملك حسين للقاهرة صدر بيان أردني مصري مشترك في 1974/7/18 أكد ضرورة التنسيق بين مصر والأردن وسوريا و (م، ت، ف) لإيجاد تفاهم عربي مسبق قبل استئناف أعمال مؤتمر السلام في جنيف، وأكد البيان أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء المقيمين في الأردن، كما دعا البيان إلى وجوب إشراك منظمة التحرير كوفد مستقل في أعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة تأكيداً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضرورة التوصل إلى اتفاق لفك الارتباط على الجبهة الأردنية كخطوة أولى نحو الحل.[2]

وعلى إثر هذه التطورات سارع عرفات إلى دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الانعقاد في بيروت 1974/7/21، وقد أعلنت رفضها القاطع لأي موقف يمس وحدة الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية.[3] كما رفضت جميع فصائل المقاومة البيان المصري الأردني[4] وللحصول على دعم عربي زار عرفات ليبيا وسوريا[5].

ولممارسة المزيد من الضغوطات على الأردن للتراجع عن بيانها المشترك كما فعلت مع مصر[6] نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في عقد اجتماع ثلاثي ضم كلاً من مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على مستوى وزراء الخارجية ورئيس الدائرة السياسية في منظمة

---

1 – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، ص 36.

2 – الرأي، عمان، ع (1072) ، 19/ 7/1974، وانظر أيضاً الدستور عمان ، ع (2508) ، 19/ 7/1974.

3 – الوثائق الفلسطينية لعام 1974، وثيقة رقم (242)، ص 266– 267، وانظر أيضاً: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974ن ص 37.

4 – لمزيد من التفاصيل حول موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من البيان الأردني المصري المشترك انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثائق رقم (238– 234)، ص 262– 266.

5 – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، ص 38.

6 – لمزيد من التفاصيل حول موقف الأردن من التراجع المصري عن البيان المشترك انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة رقم (309) ص 337، الرأي ، عمان/ ع (109) ، 1974/8/6.

التحرير في 20- 1974/9/21 وفي نهاية الاجتماع أكد المجتمعون دعمهم لإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها والاستمرار في دعم منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومساعدتها من أجل ضمان الصمود داخل الأرض المحتلة[1] واعتبرت منظمة التحرير البيان الثلاثي العربي حسماً نهائياً لمسالة تمثيل الشعب الفلسطيني لصالحها. فيما أعلنت الأردن رفضها للبيان السوري المصري الفلسطيني المشترك، كما أعلنت تجميد دورها ومشاركتها في أعمال مؤتمر جنيف لحين انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرباط. 26- 1974/10/29.[2]

وانعقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط 26- 1974/10/29 في أجواء الانتصارات السياسية الفلسطينية المتتالية، خاصة على صعيد طرح القضية الفلسطينية كبند مستقل على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين لهيئة الأمم المتحدة، ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى افتتاح النقاش حول هذه القضية بأغلبية مئة وخمس دول، كما شهدت تلك الفترة انحيازاً واسعاً للجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية لصالح منظمة التحرير الفلسطينية[3]. وكان المؤتمر التحضيري لوزراء الخارجية العرب قد وافق على مشروع فلسطيني قدم له في 1974/10/25 وينص على :

"أن أي أرض من فلسطين يتم تحريرها عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة تعود إلى أصحابها الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مع التأكيد على حقه في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على الأرض التي يتم تحريرها".

أما أهم القرارات الصادرة عن مؤتمر قمة الرباط كان (تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها).[4]

لقد هاجم الملك حسين فكرة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب مع إقراره ضمناً بأنها ممثلاً شرعياً لكن ليس وحيداً، لأن ذلك يجعل الأردن خارج أية حلول أو

---

1 – الوثائق الفلسطينية لعام 1974، وثيقة رقم (307) ص 336.

2 – الوثائق الفلسطينية لعام 1974، وثيقة رقم (308) ، ص 336- 337.

3 – عيسى الشعيبي: عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، شؤون فلسطينية، بيروت، ع (42/41)، كانون ثاني (شباط، 1975) ،ـ ص 18.

4 – عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني 1964- 1974، للمزيد من التفاصيل حول قرارات مؤتمر قمة الرباط انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة رقم (368) ، ص 420- 421.

سياسات مستقبلية في القضية الفلسطينية، كما اعتبر أن الوقت ليس مناسباً لبحث مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني.[1]

"واعتبر عرفات -بدوره- مقررات مؤتمر قمة الرباط غير قابلة للنقاش، والمهم هو تحقيقها وتطويرها.[2]

وبالفعل وافق الأردن على قرارات مؤتمر قمة الرباط وأصدر سلسلة من القرارات والتشكيلات التي ترجمت تلك القرارات على شكل خطوات عملية؛ مثل تعديل الدستور وحل مجلس الأمة، وتشكيل وزارة جديدة وإلغاء وزارة الأرض المحتلة، كما صدرت الإدارة الملكية بتأليف مجلس أعيان جديد. وهكذا حسمت قمة الرباط مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني لصالح منظمة التحرير الفلسطينية.

الخاتمة:

لا شكّ في أنّ العلاقات الأردنية الفلسطينية قد خلقت منعطفاً مهماً في فكر عرفات، ورؤيته وممارسته، فالأردن -بالنسبة إليه- هي القاعدة الأهمّ والأكبر للعمل الفدائيّ نظراً لقربها الجغرافي من فلسطين، بالإضافة إلى امتلاكها أطول حدود مع إسرائيل، وكذلك وجود أكبر عدد من الفلسطينيين على أرضها.

لقد نجح عرفات- منذ أن تربّع على رئاسة عرش منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادته أيضاً حركة (فتح) حتى أحداث أيلول عام 1970- في لعب دور متوازن ومعتدل في علاقاته في الأردن، وخاصّة مع تيار اليسار الفلسطينيّ.

لكنّ الرياح تجري بما لا تشتهي السفن إذ نشبت خلافات بين منظمة التحرير والنظام الأردني، وتطوّرت مجريات الأمور إلى الأسوأ- على عكس المطلوب- ممّا حدا بعرفات إلى الخروج من الأردن، ولم يكن بمقدوره أن يقف في منتصف الطريق.

ومن هنا فإنّ العام 1970 يُعدّ مفصلاً مهماً ومعلماً أساسياً ومنعطفاً حاداً في علاقات عرفات بالنظام الأردنيّ، حيث دخل عرفات في صراع عسكري مكشوف وواضح للعيان مع النظام الأردنيّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الصراع العسكريّ الذي قويت شوكته بين الطرفين أدّى

---

1 - مجموعة خطب الملك حسين 1952- 1972، عمان،(د.ن)، (د.ت)، ص 471.

2 - حول الإجراءات التي قام بها الملك حسين بعد مؤتمر الرباط انظر:الدستور، عمان، ع (2620)، 11/11/ 1974، وكذلك المصدر نفسه ع (2640)، 1/12/ 1974.

إلى نشوب صراع سياسيّ، عنوانه" تمثيل الشعب الفلسطينيّ". فوجدت المناورات السّياسية والخطابات الكلامية أرضاً خصبة لها من خلال مؤتمرات القمم العربية في الجزائر والمغرب من جهة، ومن خلال مقاومة عرفات -أيضاً- لمشروع المملكة العربية المتحدة(مشروع الملك حسين) من جهة أخرى.

وفي نهاية المطاف استطاع عرفات أن يحسم هذه المسألة العالقة بين الطرفين، أعني مسألة "تمثيل الشعب الفلسطيني" لصالح منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974.

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق المنشورة:

1. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947- 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975.
2. مجموعة خطب الملك حسين 1952- 1977.عمان،(د،ن)،(د،ت).
3. الوثائق الأردنية لعام 1968، وزارة الإعلام، عمان، 1973.
4. الوثائق الأردنية لعام 1970، وزارة الإعلام ، عمان،(د.ت).
5. الوثائق الأردنية لعام 1971، وزارة الإعلام ، عمان،(د.ت).
6. الوثائق الأردنية لعام 1972، وزارة الإعلام ، عمان،(د.ت).
7. الوثائق العربية لعام 1969، الجامعة الأمريكية .(د.ت).
8. الوثائق العربية لعام 1970، الجامعة الأمريكية، بيروت،(د، ت).
9. الوثائق العربية لعام 1972، الجامعة الأمريكية، بيروت،(د.ت).
10. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1970.
11. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1971.
12. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1973.
13. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1974.
14. الوثائق الفلسطينية العربية لعام1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1975.

15. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1976.

16. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1976.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964- 1974، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975.

2. صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، (د.م) .(د.ت).

3. فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، 1964- 1974، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،(د.ت).

4. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1972.

5. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1974.

6. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1976.

7. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1976.

8. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1977.

9. مجموعة من الباحثين: منظمة التحرير الفلسطينية ، تحرير أسعد عبد الرحمن، مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية، بنقوسيا، 1987.

10. محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

11. يزيد الصايغ: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949- 1993 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، 2003.

12. اليوميات الفلسطينية، مركز الأبحاث،منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،المجلد التاسع، 1970.

ثالثاً: الدوريات:

1. أسعد عبد الرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية 1967- 1973، مجلة شؤون فلسطينية ، ع(137/136) ، آذار/ نيسان، 1983.

2. عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني1964- 1974، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع(41/ 42)، كانون ثاني/ شباط، 1975.

3. عيسى الشعيبي: عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع(42/41) ، كانون ثاني/ شباط، 1975.

4. هشام الدجاني: الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن، مجلة شؤون فلسطينية، ع(101)، نيسان، 1980.